غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

قراءة تحليلية

للميزانية العامة للمملكة العربية السعودية

للعام المالى الجديد ١٤٣٤ / ١٤٣٥ هـ

قطاع الشئون الاقتصادية
مركز المعلومات والدراسات
ديسمبر ٢٠١٢ م

www.chamber.org.sa

حقوق الطبع والنشر محفوظة لغرفة الشرقية

المحتويات

مقدمة ١

أهم الحقائق حول ميزانية المملكة للعام المالي ١٤٣٤ / ١٤٣٥ هـ (٢٠١٣م) ٢

الركائز الرئيسية التى اعتمد عليها اعداد الميزانية العامة للمملكة ٢٠١٣م ٤

الأهمية الاقتصادية للميزانية العامة لرجال الأعمال في المملكة ٦

القسم الأول : النتائج المالية للعام المالى الحالي ١٤٣٣ / ١٤٣٤ هـ ٩

القسم الثانى : الميزانية العامة للمملكة للعام المالي القادم ١٤٣٤ / ١٤٣٥ هـ ١١

القسم الثالث : الملامح الرئيسية للميزانية العامة للمملكة للعام المالي ١٤٣٤ / ١٤٣٥هـ ١٢

القسم الرابع : تطورات الاقتصاد الوطني ١٧

قراءة تحليلية لميزانية المملكة للعام المالي ١٤٣٤/ ١٤٣٥ هـ ٢١

خاتمة ٢٧

بمناسبة صدور الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ

يَسُرنا إيضاح النتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٤ هـ، واستعراض أهم الملامح

الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ ،

وتطورات الاقتصاد الوطني.

مقدمة

الميزانية العامة للدولة هى بيان تفصيلي يوضح تقديرات إيرادات الدولة ومصروفاتها، معبراً عن ذلك في صورة وحدات نقدية، وتعكس في مضمونها خطة الدولة لسنة مالية مقبلة. أو بعبارة أخرى فالميزانية هى وثيقة مالية تشمل جميع الايرادات الحكومية ومصروفاتها خلال سنة مالية، وتعكس التوجهات الرئيسية للسياسة العامة للدولة، وتحظى الميزانية بأهمية متزايدة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، تنعكس بدورها على مجتمع رجال الأعمال.

تؤثر الميزانية العامة على العوامل الاقتصادية داخل الدولة، كما إنها تتأثر بها، وهى توفر معلومات توضح مدى تأثير السياسات الحكومية على استخدام الموارد، وعلى النمو الاقتصادي، ومستوى التوظيف.

يتوافق حجم الموازنة وتكوينها مع الظروف الإقتصادية، بهدف تحقيق الأهداف المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة، ولهذا فهى الأداة الرئيسية للتدخل في الحياة الاقتصادية وتوجيهها نحو تحقيق أهداف التوازن الاقتصادي، والسعى لتعبئة الموارد الاقتصادية، بما فيها غير المستغلة، وزيادة الاستخدام، ورفع معدلات نمو الدخل، وزيادة مستوى المعيشة.

وبصفة عامة فالميزانية برنامج لتحقيق أهداف المجتمع ككل، حيث لو اعتبرنا الميزانية وسيلة الحكومة لتنفيذ السياسات والبرامج، فقد تصبح برنامجاً لإرضاء قطاع دون أخر ، ولكي لا تتحول الميزانية إلى أي من هذه الاتجاهات، فلا بد من تحديد واضح للأهداف التي تعد البرامج من اجلها، والتي تسعى الدولة إلى تحقيقها.

أهم الحقائق حول ميزانية المملكة للعام المالي ١٤٣٤ / ١٤٣٥ هـ (٢٠١٣م)

- المملكة تقر أضخم ميزانية في تاريخها للعام المالي الجديد ١٤٣٤ / ١٤٣٥هـ بإيرادات عامة مقدرة بنحو ٨٢٩ مليار ريال، بارتفاع يقدر بنحو ١٢٧ مليار ريال مقابل الايرادات العامة المقدرة فى ميزانية العام السابق، بارتفاع يقدر بنحو ٦٥٩ مليار ريال مقابل الايرادات العامة المقدرة فى ميزانية عام ٢٠٠٣م .

- وبذلك ترتفع الايرادات العامة المقدرة فى ميزانية عام ٢٠١٣ م بنحو ١٨,١٪ مقابل الايرادات العامة المقدرة فى ميزانية العام السابق، ومرتفعة بنسبة ٣٨٧,٦٪ مقابل الايرادات العامة المقدرة فى ميزانية عام ٢٠٠٣م.

- كذلك حُدِّدَتْ النفقات العامة لميزانية المملكة العربية السعودية فى ميزانية عام ٢٠١٣ م بنحو ٨٢٠ مليار ريال، مرتفعة بنحو ١٣٠ مليار ريال مقابل النفقات العامة المحددة فى ميزانية العام السابق، ومرتفعة بنحو ٦١١ مليار ريال مقابل النفقات العامة المحددة فى ميزانية عام ٢٠٠٣م.

- وبذلك ترتفع النفقات العامة المقدرة فى ميزانية عام ٢٠١٣ م بنسبة ١٨,٨٪ مقابل النفقات العامة المحددة فى ميزانية العام السابق، ومرتفعة بنسبة ٢٩٢,٣٪ مقابل النفقات العامة المحددة فى ميزانية عام ٢٠٠٣م.

- استمر التركيز في الميزانية للعام المالي القادم ١٤٣٤/١٤٣٥هـ على المشاريع التنموية التي تعزز استمرارية النمو والتنمية طويلة الأجل، لزيادة الفرص الوظيفية للمواطنين بمشيئة الله تعالى ، حيث وزعت الاعتمادات المالية بشكل رَكَّزَ فيه على قطاعات التعليم، والصحة، والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية، والمياه والصرف الصحي، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي.

- تضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها تبلغ قيمتها الإجمالية نحو ٢٨٥ مليار ريال.

- استحوذ قطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة فى ميزانية عام ٢٠١٣م بنحو ٢٠٤ مليار ريال، بزيادة نسبتها ٢١٪ عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي السابق، وبزيادة نسبتها ٣٦٪ عن ميزانية عام ٢٠١١م.

- كما بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية فى ميزانية عام ٢٠١٣م بنحو ١٠٠ مليار ريال، بزيادة نسبتها ١٦٪ عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي السابق، وبزيادة نسبتها ٤٦٪ عن ميزانية عام ٢٠١١م.
- من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي هذا العام ١٤٣٣/١٤٣٤ (٢٠١٢م) وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٧٢٧,٤) مليار ريال بالأسعار الجارية بزيادة نسبتها ٨,٦ ٪ عن المتحقق بالعام المالي الماضي ١٤٣٢/١٤٣٣ (٢٠١١م).
- أما الناتج المحلي للقطاع غير البترولي بشقيه الحكومي والخاص فيتوقع أن يحقق نمواً نسبته ١١,٢ ٪ حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة ١٠,٦٪ والقطاع الخاص بنسبة ١١,٥ ٪ بالأسعار الجارية.
- أظهر الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وهو أهم مؤشرات المستوى العام للأسعار ارتفاعاً خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤ (٢٠١٢م) نسبته ٢,٩ ٪ عمّا كان عليه في عام ١٤٣٢/١٤٣٣ (٢٠١١م) طبقاً للمنهجية وسلة السلع والخدمات الجديدة وسنة الاساس (٢٠٠٧), بينما يمثل التغير قياساً بالمنهجية القديمة وسنة الاساس (١٩٩٩م) ما نسبته ٤,٥ ٪ لنفس الفترة.
- تبلغ القيمة الإجمالية للصادرات السلعية خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤ (٢٠١٢م) (١٤٨٥) مليار ريال بزيادة نسبتها ٩٪ عن العام المالي السابق، كما يتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية غير البترولية حوالي (١٨٣) مليار ريال بزيادة نسبتها ٤٪ عن العام المالي الماضي، وتمثل الصادرات السلعية غير البترولية ما نسبته ١٢٪ من إجمالي الصادرات السلعية.
- أمّا الواردات السلعية فيتوقع أن تبلغ في العام نفسه (٤٨٠) مليار ريال بزيادة نسبتها ٧ ٪ عن العام السابق.
- كما تَشير التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي إلى أن الميزان التجاري سيحقق هذا العام فائضاً مقداره (١٠٠٥) مليارات ريال بزيادة نسبتها ١٠٪ عن العام الماضي وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات البترولية وغير البترولية.
- أمّا الحساب الجاري لميزان المدفوعات فيَتوقع أن يحقق فائضاً مقداره (٦٦٩٢) مليار ريال في العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٤ (٢٠١٢م) مقارنة بفائض مقداره (٥٩٤,٥) مليار ريال للعام المالي الماضي ١٤٣٢/١٤٣٣ (٢٠١١م) بزيادة نسبتها ١٣٪.

الركائز الرئيسية

التى اعتمد عليها اعداد ميزانية ٢٠١٣م

- تأتي ميزانية عام ٢٠١٣م تأكيداً للنهج التنموي للمملكة، والذي يستهدف تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، متخذة من الإنفاق العام أداة رئيسة لحفز النشاط الاقتصادي، وتوجيه الموارد نحو الاستخدامات التي تحقق أقصى المنافع والعائدات الاقتصادية والاجتماعية، فهى أداة للتوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي، وتستخدم كأداة لتحقيق العديد من الأغراض الاجتماعية، وضمان وصول بعض الخدمات العامة دون مقابل للفئة ذات الدخل المحدود .
- وبناءً على توجيهات القيادة السياسية الرشيدة فقد تم إعداد الميزانية العامة للمملكة للعام المالي الجديد وفقاً لمجموعة من الركائز الرئيسية، اهمها :

اولاً : التركيز على تنمية وتطوير العنصر البشرى، انطلاقا من مبدأ " أن الإنسان هو أداة وغاية عملية التنمية " ، وتنمية القوى البشرية الوطنية وزيادة توظيفها، فرفع مستوى معيشة المواطن السعودي وتحسين مستوى دخله والخدمات المقدمه له هو لب القضية الاستراتيجية للمملكة، وجوهر السعي إلى تحقيق الكفاءة في توزيع ثمرات النمو والتنمية لتصل للمواطن أينما كان.

ثانياً : توسيع وتطوير مشاريع البنية التحتية للاقتصاد السعودى، وتنويع مصادر الدخل، وبناء الاحتياطيات، فالسياسات الاقتصادية التى تنتهجها المملكة تهدف الى تنمية وتنويع مصادر الدخل والاستغلال الأمثل للموارد، بما يكفل استدامة التنمية الاقتصادية على المدى الطويل وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على سلعة واحدة كمصدر للدخل، والاستمرار في مواصلة تطوير هيكل الاقتصاد السعودي، وتحقيق زيادات ملموسة في مساهمة القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، وتوفير الفرص الوظيفية. ورفع القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني وللمنتجات الوطنية، فعلى الرغم من زيادة دور القطاع غير النفطي في الاقتصاد الوطني خاصة دور القطاع الخاص، إلا أن القطاع النفطي لا يزال هو المحرك الرئيس للاقتصاد الوطني، حيث يساهم بمعظم إيرادات المملكة والمتحصلات في ميزان المدفوعات،

كما إن السياسة النقدية التي تنتهجها الدولة سياسة متوازنة لتنويع القاعدة الاقتصادية للمملكة، ساعدت المملكة في توفير الحيز المالي الملائم لاتخاذ إجراءات قوية في مواجهة آثار الأزمات المالية العالمية المتلاحقة، وحافظت على متانة وسلامة القطاع المصرفي.

ثالثاً : الاستمرار فى تخفيض الدين العام، حيث استمرت حكومة المملكة فى نهجها الذى بدأته مع بداية التحسن المالى عام ٢٠٠٣م فى خفض حجم دينها العام بشكل كبير، وتشير المؤشرات الى أنه يَتوقع أن ينخفض حجم الدّين العام بنهاية العام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٣ (٢٠١٢م) إلى (٩٨,٨) مليار ريال ويَمَثّل ٣,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام ١٤٣٤/١٤٣٣ (٢٠١٢م) مقارنة بمبلغ (١٣٥,٥) مليار ريال بنهاية العام المالي الماضي ١٤٣٣/١٤٣٢ (٢٠١١م).

ويعتقد البعض أن الدين في حد ذاته أمر سيئ ويجب التخلص منه، ولكن الديون الضخمة فقط هي التي تعتبر بالتأكيد أمر سيئ.

رابعاً : إعطاء الأولوية للخدمات التي تمس المواطن السعودي بشكل مباشر، حيث تم اعداد الميزانية بمراعاة استثمار الموارد المالية المتاحة بشكل أمثل يحقق متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة للمملكة، وأن تكون الأولوية للخدمات التي تمس المواطن السعودي بشكل مباشر، كالخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والبلدية والمياه والصرف الصحي والطرق، وكافة مشروعات البنية الأساسية، ونشر الجهد التنموي وثماره بين مختلف مناطق المملكة، لضمان استمرار التنمية الإقليمية المتوازنة، وعدم التركيز على تنمية منطقة دون أخرى، بما يسهم في زيادة التقارب بين مستوياتها التنموية. والعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي، ومكافحة التضخم، وإيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين، وتشجيع الاستثمار.

ويتضح من ميزانية الدولة التوجهات المستقبلية لحكومة المملكة لإدارة الاقتصاد الوطني فى مواصلة الإسراع باتمام البرامج والمشاريع التنموية، وخصوصاً تلك التي تسعى لتوفير الخدمات الضرورية وتيسيرها للمواطنين، وتمكين مؤسسات الدولة وهيئاتها من أداء الدور المنوط لها تجاه المواطنين على النحو الأفضل والأكمل.

الأهمية الاقتصادية للميزانية العامة
لرجال الأعمال في المملكة

- الميزانية العامة للمملكة للعام المالي القادم (ان شاء الله تعالى) هى تأكيد رسمي وإعلان اقتصادي عن قوة ومتانة الاقتصاد الوطني، وعلى قدرته على مواجهة الأزمات الطارئة، فهى مؤشراً لقوة الاقتصاد السعودي، وقدرته على تحقيق التنمية المتوازنة في جميع المجالات، فهي وثيقة تفائل ورسالة اطمئنان للمستثمرين في كل المجالات الاقتصادية، وتأكيداً على استمرار المملكة في كونها الملاذ الآمن، والنموذج العالمي لكل رجال الأعمال والمستثمرين.

- هناك أهمية مباشرة للقطاع الخاص بشكل كبير في المشاريع التي تطرحها الجهات الحكومية، والتي تحرك أعمالها الميزانية بشكل كبير، كما تحرك هذه المشاريع السيولة لدى القطاع الخاص.

- يبني كثير من رجال الأعمال خططهم المستقبلية، وتوجهاتهم العملية علي ما تحتويه الميزانية العامة للدولة من أهداف وتوجهات ومؤشرات، فقد يتوقع رجال الأعمال المزيد من الاستثمارات في ظل حجم ومدى إنفاق الدولة على مشروعات الميزانية.

- والايجابيات العديدة التى ظهرت فى ميزانية العام تشير إلى تطور كفاءة أداء القطاعات الإنتاجية المختلفة، بما في ذلك القطاع الخاص، كونه شريكاً أساسياً في عملية البناء والتحديث التي تشهدها مناطق المملكة ومدنها المختلفة، ومن تلك الايجابيات يُتَوَقّع أن تصل الإيرادات الفعلية في نهاية العام المالي الحالي إلى (١٢٣٩,٥) مليار ريال، بزيادة نسبتها ٧٧٪ عن المقدر لها بالميزانية، ٩٢٪ منها تقريباً تمثل إيرادات بترولية.

- أما الناتج المحلي للقطاع غير البترولي بشقيه الحكومي والخاص فيتوقع أن يحقق نمواً نسبته ١١,٢ ٪ حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة ١٠,٦٪ والقطاع الخاص بنسبة ١١,٥ ٪ بالأسعار الجارية.

- ونتيجة للتعداد الاقتصادي الشامل الذي قامت به مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات لتحديث الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص فقد تم تنقيح معدل النمو الحقيقي لعام ١٤٣٢/١٤٣٣ (٢٠١١م) ليصبح ٨,٥ ٪ بدلاً من ٧ ٪.

- إن النتائج المرضية لميزانية الدولة ستكون عامل جذب هام لرجال الأعمال السعوديين الذين استثمروا أموالهم في العديد من الأسواق الخارجية ، فالفائض المرتفع في ميزانية الدولة لهذا العام من أبرز المحفزات الإيجابية خلال هذه الفترة، كما أن البنوك المحلية ستستفيد بشكل كبير من الفائض العالي للميزانية العامة للدولة في هذا العام، فإضافة إلى برامج الإستثمار من خلال الميزانية ستواصل صناديق التنمية المتخصصة وبنوك التنمية الحكومية تقديم القروض في المجالات الصناعية والزراعية، وستساهم هذه القروض ـ بإذن الله ـ في توفير المزيد من الفرص الوظيفية، ودفع عجلة النمو.

- فبصفة عامة، فإن السياسات المالية التى يمكن استخلاصها من الميزانيات العامة سواء كانت توسعية أو انكماشية أو متوازنة تنعكس بشكل كبير على معظم المتغيرات الاقتصادية، مثل السيولة المحلية والمستوى العام للأسعار والادخار والاستهلاك والاستثمار، ومن ثم على مجمل النشاط الاقتصادي برمته.

- تَسهم مؤشرات الميزانية في تعزيز مصادقية السوق المالي الوطني، وإبراز سعي الحكومة إلى رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي، وحرصها على مشاركته وإسهامه في تنفيذ المشروعات التنموية والخدمية وفتح آفاقاً واسعة أمامه.

- إن استمرار ضخ مزيد من المشاريع التنموية (كما هو واضح بميزانيات المملكة فى الأعوام السابقة) ، يعد دلالة على أن الإنفاق للسنة المالية المقبلة سيكون مستمر، وسينعكس على القطاع الخاص، وهذا يعطي السوق والاقتصاد الوطني مزيداً من العمق، وإيجاد قنوات استثمار عديدة وجيدة لمختلف الشركات، وتعكس الخطوات الحثيثة للحكومة نحو المضي قدما في تحقيق التنمية المستدامة.

- إن تعزيز الانفاق على البنية التحتية والتي يمكن استنتاجه من الميزانية العامة للدولة الحالية وما يتبعه من دقة ورقابة في تنفيذ المشاريع التنموية، يوفر ميزة تنافسية للاقتصاد الوطني، ويهيئ فرصاً استثمارية مجدية للمستثمرين المحليين والأجانب.

- كما أن تلك المؤشرات تشجع رجال الأعمال في الاستثمار في مشاريع جديدة ومتنوعة، وتطرق ساحات مشاريع جديدة حسب التوجهات الجديدة للدوله.

- كذلك فالنتائج المرضية لميزانية الدولة ستكون عامل جذب هاما لرجال الأعمال السعوديين الذين استثمروا أموالهم في العديد من الأسواق الخارجية، وأن هذه الأموال ستستهدف العديد من المشاريع .

- تعكس مؤشرات الإنفاقات التي تخصصها المملكة في ميزانيتها العامة رغبتها المتنامية في دعم القطاع الخاص بالحوافز الاستثمارية التي تتبنها في كافة مجالات الإصلاحات الاقتصادية، وتذليل جميع العقبات من أجل زيادة فعاليتها، وتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتنويعها، فتسهيل الإجراءات سيزيد من فرصة عودة رؤوس الأموال إلى السوق المحلية من جديد بشكل أكبر، وبخاصة في ظل الظروف والأحداث المضطربة الجارية التى تشهدها بعض الدول العربية.

- تسعى المملكة لتعزيز وتنمية دور القطاع الخاص فى المشاريع التنموية لعدة أسباب، منها إدخال عنصر المنافسة إلى السوق مما يقلل تكاليف الخدمات ويرفع جودتها، ولتخفيف العبء على ميزانية المملكة لتمويل مشاريع الخدمات العامة، وتلبية الطلب المتزايد عليها، وتوطين رؤوس الأموال المحلية، وجذب الاستثمارات الأجنبية في مشاريع مشتركة أو بصورة فردية في مجال المشاريع التي تحتاج إلى توظيف رؤوس أموال ضخمة وتستخدم تقنية متقدمة، فالقطاع الخاص هو الذي يأخذ زمام المبادرة في الحركة الاقتصادية الآن، ويشارك بصفة رئيسية فى تنفيذ المشاريع التي تطرحها الدولة.

- وأخيراً فإن الميزانية الجديدة تحمل الكثير من بشائر الخير لرجال وسيدات الأعمال، فهى تفتح آفاقاً جديدة لتحقيق التكامل بين القطاعين العام والخاص لاستمرار إنجاز مشاريع الدولة التنموية وخططها الرامية لاستكمال النهضة الاقتصادية الشاملة والمتوازنة، والمساهمة في تحقيق رفاهية المواطنين.

القسم الأول

النتائج المالية للعام المالى الحالى ١٤٣٣ / ١٤٣٤ هـ (٢٠١٢م)

١. الإيرادات العامة:

- يُتَوَقّع أن تصل الإيرادات الفعلية في نهاية العام المالي الحالي إلى (١٢٣٩,٥) مليار ريال، بزيادة نسبتها ٧٧٪ عن المقدر لها بالميزانية، ٩٢٪ منها تقريباً تمثل إيرادات بترولية.

٢. المصروفات العامة:

- يُتَوَقّع أن تبلغ المصروفات الفعلية للعام المالي الحالي (٨٥٣) مليار ريال، بزيادة مقدارها (١٦٣) مليار ريال، أي بنسبة زيادة تبلغ ٢٣,٦٪ عمّا صدرت به الميزانية، وبذلك يكون الفائض في الميزانية (٣٨٦,٥) مليار ريال.

- لا تَشمل المصروفات أعلاه ما يَخَص مشاريع البرنامج الإضافي المُمَوّلَة من فائض إيرادات الميزانيات السابقة والتي يُقَدّر أن يبلغ المنصرف عليها في نهاية العام المالي الحالي (٤٦) مليار ريال حيث أنها تمول من الحسابات المفتوحة لهذا الغرض بمؤسسة النقد العربي السعودي.

- وتشمل تلك الزيادة في المصروفات الرواتب وما في حُكمها للشهر الثالث عشر (صفر عام ١٤٣٤هـ)، وتغطية الزيادة في الصرف على الأعمال التنفيذية المتعلقة بمشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتوسعة المسجد الحرام واستكمال تعويضات نزع ملكية العقارات وتوسعة المسجد النبوي الشريف، والزيادة في الصرف على بعض المشاريع التنموية والخدمية الأخرى.

ميزانية العام المالى الحالي
١٤٣٣ / ١٤٣٤ هـ (٢٠١٢م)

البيان (مليار ريال)	الميزانية	الفعلى	الفرق
الايرادات	٧٠٢	١٢٣٩,٥	٥٣٧,٥
المصروفات	٦٩٠	٨٥٣	١٦٣
الفائض / العجز	١٢	٣٨٦,٥	٣٧٤,٥

المصدر : وزارة المالية

الإيرادات والمصروفات الفعلية
(للأعوام المالية ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢م)

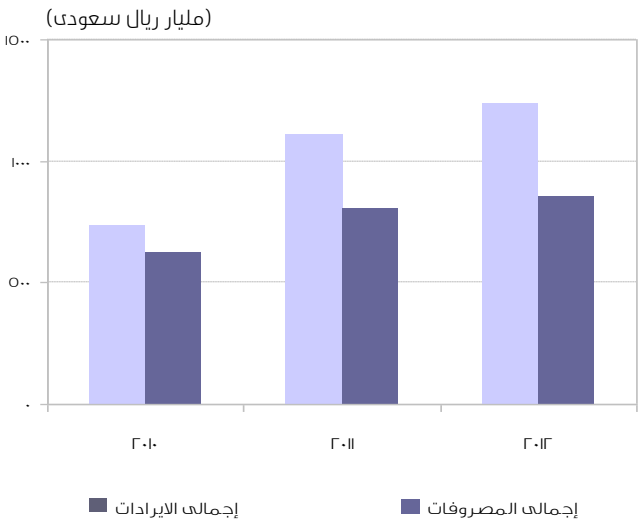

المصدر : وزارة المالية

- كما تتضمن الزيادة في المصروفات الالتزامات المترتبة نتيجة تثبيت العاملين والتي بلغت أكثر من (١٠) مليارات ريال، وتعويض صندوق التنمية العقارية عن الإعفاءات وزيادة رأس ماله ورأس مال صندوق التنمية الصناعية السعودي والبالغة أكثر من (١٩,٥) مليار ريال، وإعانة الباحثين عن العمل (حافز) نتيجة زيادة عدد المستفيدين ويُتوقع أن يبلغ ما سيتم صرفه لهذا الغرض حتى نهاية شهر صفر ١٤٣٤هـ نحو (٣٠) مليار ريال.

- وقد بلغ عدد عقود المشاريع التي طُرحت خلال العام المالي الحالي وتمت مراجعتها من قبل الوزارة نحو (٢٠٠٠) عقداً تبلغ قيمتها الإجمالية ما يقارب (١٣٧) مليار ريال، وتشمل هذه المشاريع ما تم تمويله من فوائض إيرادات الميزانيات السابقة.

٣. الدين العام:

- يُتوقع أن ينخفض حجم الدّين العام بنهاية العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٤ (٢٠١٢م) إلى (٩٨,٨) مليار ريال ويُمثّل ٣,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام ١٤٣٣/١٤٣٤ (٢٠١٢م) مقارنة بمبلغ (١٣٥,٥) مليار ريال بنهاية العام المالي الماضي ١٤٣٢/١٤٣٣ (٢٠١١م).

الدين العام،
خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٢ م)

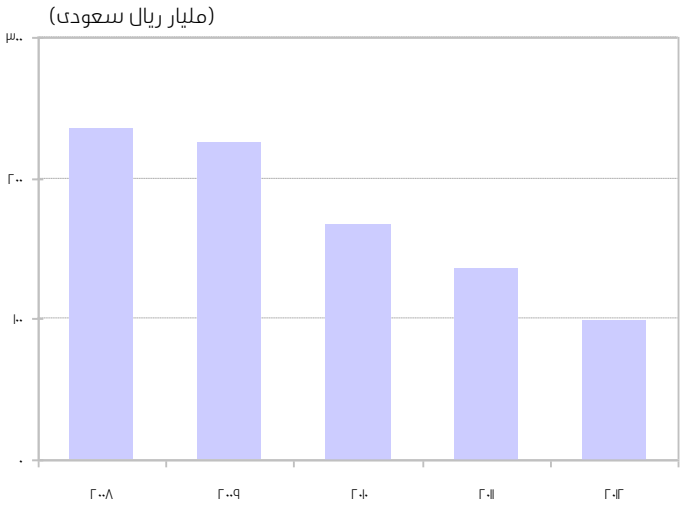

المصدر : وزارة المالية، مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الأقتصاد و التخطيط

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي،
خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٢ م)

العام المالي	الدين العام القائم نهاية العام (مليار ريال)	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي (٪)
٢٠٠٨	٢٣٥,٠	١٣,٢
٢٠٠٩	٢٢٥,١	١٥,٩
٢٠١٠	١٦٧,٠	٩,٩
٢٠١١	١٣٥,٥	٦,٣
٢٠١٢	٩٨,٨	٣,٦

المصدر : وزارة المالية، مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الأقتصاد و التخطيط

القسم الثانى

الميزانية العامة للمملكة للعام المالي القادم ١٤٣٤ / ١٤٣٥ هـ

فيما يلي تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٤ / ١٤٣٥ هـ

- قُدِّرَتْ الإيرادات العامة بمبلغ (٨٢٩) مليار ريال.
- حُدِّدَتْ النفقات العامة بمبلغ (٨٢٠) مليار ريال.
- قَدِّرَ الفائض في الميزانية بمبلغ (٩) مليارات ريال.

تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة
للعام المالي ١٤٣٤ / ١٤٣٥ هـ

البيان	القيمة (مليار ريال سعودى)
الإيرادات العامة	٨٢٩
النفقات العامة	٨٢٠
الفائض في الميزانية	٩

المصدر : وزارة المالية

تقديرات الميزانية العامة للدولة،
(للأعوام المالية ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣م)

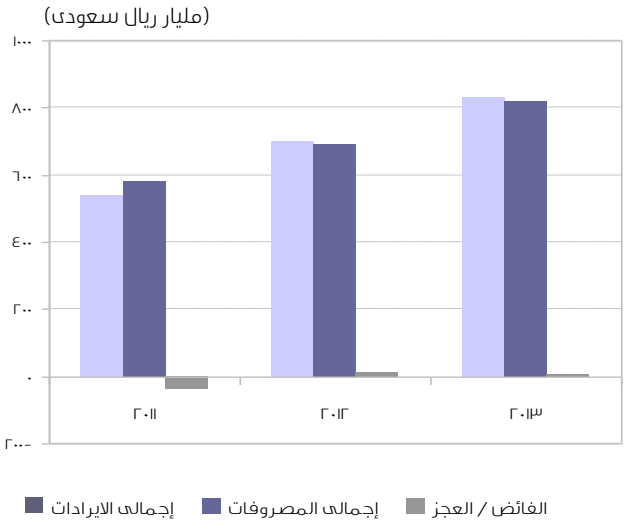

المصدر : وزارة المالية

القسم الثالث

الملامح الرئيسية للميزانية العامة للمملكة للعام المالي ١٤٣٤ / ١٤٣٥ هـ

- بناءً على التوجيهات السامية الكريمة ولأهمية تعزيز مسيرة التنمية وتشجيع البيئة الاستثمارية التي من شأنها إيجاد مزيد من فرص العمل للمواطنين بمشيئة الله ودفع عجلة النمو الاقتصادي، استمر التركيز في الميزانية للعام المالي القادم ١٤٣٤/١٤٣٥هـ على المشاريع التنموية لقطاعات التعليم، والصحة، والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية، والمياه والصرف الصحي، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي.

- وتضمنت الميزانية برامج ومشاريع تعمير جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها تبلغ قيمتها الإجمالية (٢٨٥) مليار ريال ووفقاً لما جرى العمل عليه فقد تم التنسيق بين وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط بشأن البرامج والمشاريع المدرجة في خطة التنمية التاسعة التي بدأت في العام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ .

وفي ما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من إعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية:

- بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة حوالي (٢٠٤) مليار ريال، مما يمثل حوالى ٢٥٪ من النفقات المعتمدة بالميزانية.

- كما بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية حوالي (١٠٠) مليار ريال، مما يمثل حوالى ١٢٪ من النفقات المعتمدة بالميزانية.

- بلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية ويشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات حوالي (٣٦) مليار ريال، مما يمثل حوالى ٤٪ من النفقات المعتمدة بالميزانية.

- بلغت مخصصات قطاع التجهيزات الأساسية والنقل حوالي (٦٥) مليار ريال، مما يمثل حوالى ٨٪ من النفقات المعتمدة بالميزانية.

- كذلك بلغ المخصص لقطاعات المياه الزراعة والصناعة و وبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى أكثر من (٥٧) مليار ريال، مما يمثل حوالى ٧٪ من النفقات المعتمدة بالميزانية.

ما تم تخصيصه للإنفاق على بعض القطاعات الرئيسية فى ميزانية العام المالي ١٤٣٤ / ١٤٣٥ هـ

اسم القطاعات	ما تم تخصيصه (مليار ريال سعودى)	النسبة إلى الاجمالي (٪)
التعليم والتدريب	٢٠٤	٢٥
الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية	١٠٠	١٢
الخدمات البلدية	٣٦	٤
التجهيزات الأساسية والنقل	٦٥	٨
المياه والزراعة والصناعة والموارد الاقتصادية الأخرى	٥٧	٧

المصدر : وزارة المالية

١. قطاع التعليم والتدريب :

- بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة ما يقارب (٢٠٤) مليارات ريال ويمثل حوالي نسبة ٢٥ ٪ من النفقات المعتمدة بالميزانية، وبزيادة تقارب نحو ٢١٪ عن ما تم تخصيصه للقطاع بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٤.

- ففي مجال التعليم العام سيستمر العمل في تنفيذ مشروع الملك عبدالله ابن عبدالعزيز لتطوير التعليم "تطوير" البالغة تكاليفه (٩) مليارات ريال من خلال شركة "تطوير التعليم القابضة".

- وتضمنت الميزانية مشاريع لإنشاء (٥٣٩) مدرسةً جديدةً للبنين والبنات في جميع المناطق بقيمة تصل إلى (٣,٩) مليارات ريال، إضافة إلى المدارس الجاري تنفيذها حالياً البالغ عددها (١٩٠٠) مدرسة وتم هذا العام استلام (٧٥٠) مدرسة جديدةً وبذلك تنخفض نسبة المباني المستأجرة إلى ٢٢ ٪ على مستوى المملكة مقارنة بنسبة ٤١ ٪ في عام ١٤٣٠هـ.

- وبهدف توفير البيئة التعليمية المناسبة فقد أعتمد مشاريع لتأهيل (٢٠٠٠) مدرسة للبنين والبنات ولأعمال ترميمات المباني التعليمية بمختلف المناطق وإضافة فصول دراسية وتجهيز وتأثيث المدارس والمختبرات المدرسية وتجهيزها بالوسائل التعليمية ومعامل وأجهزة الحاسب الآلي بتكاليف تبلغ (٣,٢) مليارات ريال.

- كما تضمنت الميزانية مشاريع لإنشاء مباني إدارات التربية والتعليم وصالات متعددة الأغراض ومراكز علمية لقطاع التعليم العام. وتم اعتماد مشروع لتوفير متطلبات السلامة في المباني المدرسية والإدارية بمبلغ (٨٠٠) مليون ريال.

- وفي مجال التعليم العالي تضمنت الميزانية اعتمادات للجامعة السعودية الإلكترونية، وتم اعتماد مشاريع لاستكمال المدن الجامعية وتأهيل الكليات في عدد من الجامعات تبلغ تكاليفها أكثر من (١٣,٤) مليار ريال، واعتماد النفقات اللازمة لافتتاح (١٥) كلية جديدة.

- كما تضمنت الميزانية مرحلة إضافية جديدة لمشروع مساكن أعضاء هيئة التدريس والذي يجري تنفيذه حالياً ليصل إجمالي التكاليف المخصصة له في الميزانية (١٤,٢) مليار ريال. وتم اعتماد إنشاء (٣) مستشفيات جامعية جديدة لتصل التكاليف المعتمدة لإنشاء المستشفيات الجامعية إلى أكثر من (٤,٢٥) مليارات ريال.

- أما برنامج خادم الحرمين الشريفين للإبتعاث الخارجي فإن عدد المبتعثين من الطلبة والطالبات والموظفين الدارسين في الخارج الذين تَشرف عليهم وزارة التعليم العالي في حدود (١٢٠) ألف طالب وطالبة بنفقات سنوية تصل (٢١,٦) مليار ريال.

- وفي مجال التدريب التقني والمهني تم اعتماد تكاليف لإنشاء كليات ومعاهد جديدة تبلغ قيمتها التقديرية أكثر من (٣,٥) مليارات ريال وتشمل نفقات افتتاح وتشغيل عدد من الكليات والمعاهد لزيادة الطاقة الاستيعابية للكليات والمعاهد التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

٢. الخدمات الصحية والتنمية الإجتماعية :

- بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية حوالي (١٠٠) مليار ريال بزيادة نسبتها ١٦ ٪ عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٤.
- وتضمنت الميزانية مشاريع صحية لاستكمال إنشاء وتجهيز مراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، ومشاريع لإنشاء (١٩) مستشفىً جديدةً ومركزاً طبياً، إضافة إلى استكمال تأثيث وتجهيز عدد من المرافق الصحية والإسكان وتطوير المستشفيات القائمة.
- ويجري حالياً تنفيذ (١٠٢) مستشفى جديدةً بمناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ (٢٣) ألف سرير، بالإضافة إلى (٥) مدن طبية بمختلف مناطق المملكة بسعة سريريةً إجمالية تبلغ (٦٢٠٠) سرير.
- وتم خلال العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٤ استلام (٢٩) مستشفىً جديدةً بمختلف مناطق المملكة بطاقة سريريةً تبلغ (٥٧٥٠) سريراً.
- وفي مجال الخدمات الاجتماعية تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء مقرات لأندية رياضية يبلغ عددها (٢٠) مقراً، ودور للرعاية والملاحظة الاجتماعية والتأهيل ومكاتب للضمان الاجتماعي يبلغ عددها (١٥) مقراً، ودعم إمكانات وزارة الشؤون الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، إضافة إلى زيادة المخصصات السنوية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة ومخصصات الضمان الاجتماعي، ودعم برامج معالجة الفقر والصندوق الخيري الوطني.
- ويصل إجمالي ما تم تخصيصه لبرامج معالجة الفقر والمخصصات السنوية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة والضمان الاجتماعي خلال العام المالي القادم ١٤٣٤/١٤٣٥ إلى أكثر من (٢٩) مليار ريال.

٣. الخدمات البلدية :

- يبلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية ويشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات حوالي (٣٦) مليار ريال بزيادة نسبتها ٢٣ ٪ عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٤، منها أكثر من (٤) مليارات ريال ممولة من الإيرادات المباشرة للأمانات والبلديات.
- وفي إطار الاهتمام بهذا القطاع تضمنت الميزانية مشاريع بلدية جديدة وإضافات لبعض المشاريع البلدية القائمة تشمل تنفيذ تقاطعات وأنفاق وجسور لبعض الطرق والشوارع داخل المدن وتحسين وتطوير لما هو قائم بهدف فك الاختناقات المرورية، إضافة لاستكمال تنفيذ مشاريع السفلتة والإنارة للشوارع ومخططات المنح في مدن المملكة التي بلغت قيمة المشاريع المخصصة لها حوالي (٨٩) مليار ريال.
- كما بلغت قيمة المشاريع القائمة والجديدة لتصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول وتوفير المعدات والآليات (٣٨,٢) ملياراً ريال ، ومشاريع للتخلص من النفايات وردم المستنقعات وتطوير وتحسين الواجهات البحرية، ومباني إدارية وحدائق ومتنزهات. كما تتضمن الميزانية مشاريع للدراسات والتصاميم لمشاريع النقل العام بمدينة مكة المكرمة ومدينة الرياض.

٤. التجهيزات الأساسية والنقل:

- بلغت مخصصات قطاع التجهيزات الأساسية والنقل حوالي (٦٥) مليار ريال بزيادة نسبتها ١٦ ٪ عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٤ لاستكمال أعمال الطرق بمختلف مناطق المملكة وتطوير بعض المطارات والمرافق والموانئ ودعم صندوق التنمية العقارية لتقديم قروض المساكن للمواطنين، واستكمال البنية التحتية للمدن الصناعية والتعدينية بالجُبيل وينبُع ورأس الخير.

- وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع القائمة للطرق والموانئ والخطوط الحديدية والمطارات والخدمات البريدية ومدينتي الجُبيل وينبُع الصناعيتين ورأس الخير للصناعات التعدينية تبلغ القيمة التقديرية لتنفيذها حوالي (٣٠) مليار ريال حيث شملت الميزانية اعتماد مشاريع لتنفيذ طرق رئيسية وثانوية وفرعية واستكمالات للطرق القائمة يبلغ إجمالي أطوالها حوالي (٣٧٠٠) كيلو متر إضافة إلى ما يتم تنفيذه حالياً في كافة مناطق المملكة. وكذلك مشاريع لأعمال الدراسات والتصاميم للطرق الرئيسية والثانوية والفرعية يبلغ مجموع أطوالها (١٥٢٣) كيلومتر.

- وتضمنت الميزانية مشاريع لتجديد وتحديث وتطوير مرافق الموانئ لزيادة قُدراتها الاستيعابية للواردات والصادرات عبر هذه الموانئ، وإنشاء أرصفة بميناء رأس الخير لخدمة مشروع وعد الشمال للصناعات التعدينية، وإنشاء وتجهيز وتأهيل المناطق الصناعية بمدينتي الجُبيل وينبُع، والبنية التحتية للصناعات التعدينية في رأس الخير، وتوسعة وتطوير مرافق المطارات الدولية والداخلية. كما اشتملت الميزانية على مشاريع لتطوير وميكنة مراكز البريد وإنشاء مكاتب بريدية، وتنفيذ أعمال إنشائية بالمحميات الطبيعية، وتوريد قاطرات وعربات للخطوط الحديدية وزيادة كفاءة الخطوط الحديدية

٥. المياه والزراعة والصناعة والموارد القتصادية الاخرى:

- بلغ المخصص لقطاعات المياه والصناعة والزراعة وبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى أكثر من (٥٧) مليار ريال بزيادة نسبتها ١١ ٪ عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٤.

- وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وزيادات لمشاريع قائمة تبلغ حوالي (٢٤) مليار ريال لتوفير مياه الشرب وتعزيز مصادر المياه، وتوفير خدمات الصرف الصحي، وإنشاء السدود وحفر الآبار وكشف ومعالجة تسربات المياه، واستبدال شبكات المياه والصرف الصحي، وترشيد استهلاك المياه والكهرباء، وإنشاء محطات تحلية جديدة وتطوير وتحديث وتوسعة محطات التحلية القائمة.

- وقد بلغ إجمالي أطوال شبكات مياه الشرب المنفذة (٨٣٧٠٠) كيلو متر منها (٩٤٠٠) كيلو متر تم استلامها خلال العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٤، كما بلغ إجمالي أطوال شبكات الصرف الصحي المنفذة (٢٤٧٠٠) كيلو متر منها (٣٩٥٠) كيلو متر تم استلامها خلال العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٤.

- كما تضمنت الميزانية مشاريع جديدة وزيادات لمشاريع قائمة لإيصال الخدمات إلى المدن الصناعية، ولإنشاء صوامع ومطاحن جديدة وتوسعة القائم منها، وتغطية قنوات الري الرئيسية بالأحساء.

٦. صناديق التنمية المتخصصه وبرامج التمويل الحكومية :

- إضافة إضافة إلى البرامج المخصصة للاستثمار من خلال الميزانية ستواصل صناديق التنمية المتخصصة وبنوك التنمية الحكومية تقديم القروض التي تهدف إلى دعم القطاعات الصناعية والزراعية والعقارية وقطاعي التعليم والخدمات الصحية الأهلية ودعم المهن الحرفية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي ستَسهم في مزيد من الفرص الوظيفية للمواطنين ودفع عجلة النمو.

- وبلغ حجم ما تم صرفه من القروض التي قُدمت من قبل صندوق التنمية العقارية، وصندوق التنمية الصناعية، والبنك السعودي للتسليف والادخار، وصندوق التنمية الزراعية، وصندوق الاستثمارات العامة، وبرامج الإقراض الحكومي منذُ إنشائها وحتى نهاية العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٤ حوالي (٥٠٠) مليار ريال ويُتَوَقّع أن يُصرف للمستفيدين من هذه القروض خلال العام المالي القادم ١٤٣٤/١٤٣٥ أكثر من (٦٨,٢) مليار ريال.

- وبخصوص برنامج تمويل الصادرات السعودية الذي ينفذه الصندوق السعودي للتنمية فقد بلغ حجم عمليات تمويل وضمان الصادرات من السلع والخدمات الوطنية منذُ تأسيس البرنامج إلى نهاية العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٤ مبلغ (٢٦) مليار ريال ويتوقع أن يبلغ حجم العمليات للعام المالي القادم (٣,٢) مليارات ريال .

٧. قطاعات أخرى:

- الاستمرار في تنفيذ "الخطة الوطنية للعلوم والتقنية"، وسوف يؤدي تنفيذها - بإذن الله- إلى تحقيق نقلة في دعم البحث العلمي والتطوير التقني ونقل وتوطين التقنية.

- الاستمرار في الإنفاق على المرحلة الثانية من "المشروع الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية" الذي تم إطلاقه في العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨ لدعم مبادرات ومشاريع الخطة التنفيذية الثانية للتعاملات الإلكترونية الحكومية (٢٠١٢ - ٢٠١٦)، فقد حققت المملكة المرتبة (٤١) من بين (١٩٣) دولة في مؤشر الأمم المتحدة للجاهزية، كما جاءت المملكة ضمن أفضل (٢٠) دولة في تقديم الخدمات الإلكترونية الحكومية. وقد بلغ عدد الجهات الحكومية التي تعمل على تطبيق التحول إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية (١٦٩) جهة نفذت الكثير من الخدمات الإلكترونية المتوفرة حالياً، كما بلغ عدد الجهات الحكومية المرتبطة بالشبكة الحكومية الآمنة (٩٣) جهة حكومية.

- وفيما يتعلق بتطبيق السداد الإلكتروني لجميع الرسوم الحكومية من خلال نظام "سداد" فقد بلغ عدد الجهات التي تم ربطها بالنظام خلال العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٤ (٧) جهات حكومية ليصل بذلك عدد الجهات المرتبطة به إلى (١١٨) جهة منها (٦٧) جهة حكومية، وقد بلغ إجمالي المدفوعات التي تمت عبر النظام خلال العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٤ (٥٩) مليار ريال بزيادة نسبتها ٣١ ٪ عن العام المالي السابق ١٤٣٢/١٤٣٣ ليصل إجمالي المدفوعات التي تمت عبر النظام منذ إطلاقه وحتى ١٤٣٤/١/٢٤هـ ما يقارب (١٣٧) مليار ريال.

القسم الرابع

تطورات الاقتصاد الوطنى

١. الناتج المحلى الإجمالي :

- من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي هذا العام ١٤٣٤/١٤٣٣ (٢٠١٢م) وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٧٢٧,٤) مليار ريال بالأسعار الجارية بزيادة نسبتها ٨,٦ ٪ عن المتحقق بالعام المالي الماضي ١٤٣٣/١٤٣٢ (٢٠١١م).

- أما الناتج المحلي للقطاع غير البترولي بشقيه الحكومي والخاص فيتوقع أن يحقق نمواً نسبته ١١,٢ ٪ حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة ١٠,٦ ٪ والقطاع الخاص بنسبة ١١,٥ ٪ بالأسعار الجارية.

- ونتيجة للتعداد الاقتصادي الشامل الذي قامت به مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات لتحديث الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص فقد تم تنقيح معدل النمو الحقيقي لعام ١٤٣٣/١٤٣٢ (٢٠١١م) ليصبح ٨,٥ ٪ بدلاً من ٧ ٪.

- أما النمو بالأسعار الثابتة لهذا العام فيتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً تبلغ نسبته ٦,٨ ٪، إذ يتوقع أن يشهد القطاع البترولي نمواً نسبته ٥,٥ ٪، وأن يبلغ نمو الناتج المحلي للقطاع غير البترولي ٧,٢ ٪ حيث يُتَوَقّع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة ٦,٢ ٪ والقطاع الخاص بنسبة ٧,٥ ٪ وبذلك تصل مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥٨ ٪.

الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية والثابتة، خلال الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠١١م)*

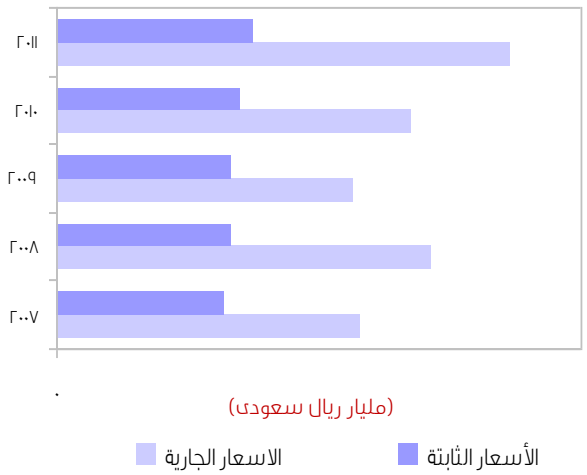

(*) بيانات أولية - اجمالى الناتج المحلى بما فى ذلك رسوم الاستيراد

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد و التخطيط

الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية، خلال عام ٢٠١٢م *

البيان	معدل التغير السنوى (٪)
نسبة نمو الناتج المحلى الاجمالي	٨,٦
نسبة نمو الناتج المحلى للقطاع غير البترولي (الحكومي والخاص)	١١,٢
نسبة نمو الناتج المحلى للقطاع الحكومي	١٠,٦
نسبة نمو الناتج المحلى للقطاع الخاص	١١,٥

(*) بيانات أولية (متوقعة)

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد و التخطيط

- وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي للقطاع غير البترولي نمواً ايجابيا إذ يُقدر أن يصل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية إلى ٨,٣ ٪. وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين ١٠,٧ ٪، وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء ٧,٣ ٪، وفي نشاط التشييد والبناء ١٠,٣ ٪، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق ٨,٣ ٪، وفي نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال ٤,٤ ٪.

- وقد أظهر الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وهو أهم مؤشرات المستوى العام للأسعار ارتفاعاً خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤ (٢٠١٢م) نسبته ٢,٩ ٪ عمّا كان عليه في عام ١٤٣٢/١٤٣٣ (٢٠١١م) طبقاً للمنهجية وسلة السلع والخدمات الجديدة وسنة الاساس (٢٠٠٧)، بينما يمثل التغير قياساً بالمنهجية القديمة وسنة الاساس (١٩٩٩م) ما نسبته ٤,٥ ٪ لنفس الفترة.

- أمّا مَعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي الذي يُعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعاً نسبته ٣,٨ ٪ في عام ١٤٣٣/١٤٣٤ (٢٠١٢م) مقارنة بما كان عليه في العام الماضي وذلك وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الثابتة (١٩٩٩=١٠٠)، خلال عام ٢٠١٢م*

البيان	نسبة النمو عن العام السابق (٪)
نسبة نمو الناتج المحلى الاجمالي	٦,٨
نسبة نمو الناتج المحلى للقطاع البترولي	٥,٥
نسبة نمو الناتج المحلى للقطاع غير البترولي	٧,٢

(*) بيانات أولية

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد و التخطيط

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة فى المملكة العربية السعودية، خلال الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠١٢ م)*

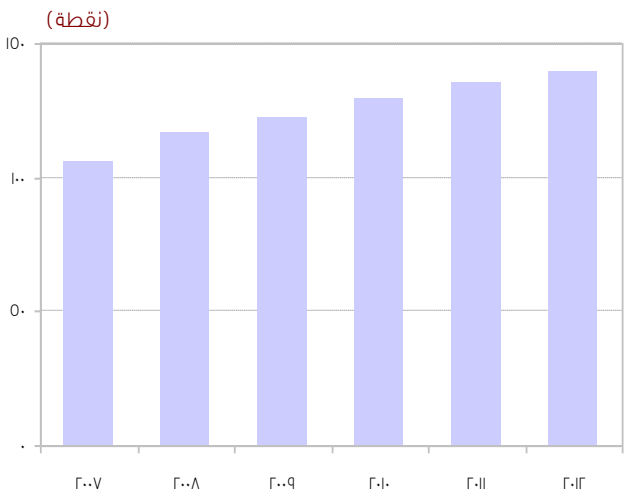

(*) الرقم القياسى العام لتكاليف المعيشة لجميع السكان للمدن الست عشرة مجتمعة (١٩٩٩ = ١٠٠)

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد و التخطيط

٣. التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

- تبلغ القيمة الإجمالية للصادرات السلعية خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤ (٢٠١٢م) (١٤٨٥) مليار ريال بزيادة نسبتها ٩٪ عن العام المالي السابق، كما يتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية غير البترولية حوالي (١٨٣) مليار ريال بزيادة نسبتها ٤٪ عن العام المالي الماضي، وتمثل الصادرات السلعية غير البترولية ما نسبته ١٢٪ من إجمالي الصادرات السلعية.
- أمّا الواردات السلعية فيتوقع أن تبلغ في العام نفسه (٤٨٠) مليار ريال بزيادة نسبتها ٧ ٪ عن العام السابق.
- كما تَشير التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي إلى أن الميزان التجاري سيحقق هذا العام فائضاً مقداره (١٠٠٥) مليارات ريال بزيادة نسبتها ١٠٪ عن العام الماضي وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات البترولية وغير البترولية.
- أمّا الحساب الجاري لميزان المدفوعات فيُتوقع أن يحقق فائضاً مقداره (٦٦٩٢) مليار ريال في العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٤ (٢٠١٢م) مقارنة بفائض مقداره (٥٩٤,٥) مليار ريال للعام المالي الماضي ١٤٣٢/١٤٣٣ (٢٠١١م) بزيادة نسبتها ١٣٪.

صادرات المملكة العربية السعودية، ووارداتها، عام ٢٠١٢م *

البيان *	القيمة (مليار ريال سعودي)	نسبة التغير عن العام السابق (٪)
القيمة الإجمالية للصادرات السلعية	١٤٨٥	٩
الصادرات السلعية غير البترولية	١٨٣	٤
إجمالي قيمة الواردات السلعية **	٤٨٠	٧

(*) بيانات أولية

(**) واردات المملكة (سيف)

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد و التخطيط

صادرات المملكة العربية السعودية، ووارداتها ، خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠١١م) *

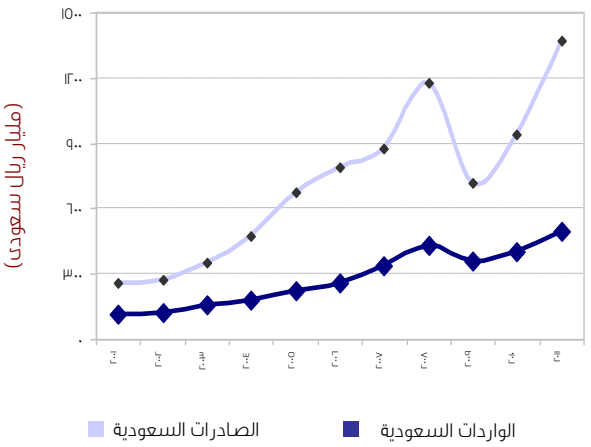

(*) الصادرات : تشمل اعادة التصدير - الواردات : (سيف)

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد و التخطيط

٤. التطورات النقدية والقطاع المصرفى:

- سجل عرض النقود بتعريفه الشامل خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٤ (٢٠١٢م) نمواً نسبته ١٠ ٪ مقارنة بنمو نسبته ١٠,٢٪ لنفس الفترة من العام المالي الماضي ١٤٣٢/١٤٣٣ (٢٠١١م).
- كما ارتفعت الودائع المصرفية خلال الفترة نفسها بنسبة ٩,٥ ٪ ، أما على المستوى السنوي فحققت نمواً بلغ ١٣,١ ٪ مقارنة بالعام الماضي. وارتفع إجمالي مطلوبات البنوك من القطاعين العام والخاص خلال الفترة نفسها بنسبة ١١,٥٪، وواصلت البنوك تدعيم ملاءتها المالية إذ ارتفعت رؤوس أموالها واحتياطياتها خلال الفترة نفسها بنسبة ١٠,٣ ٪ لتصل إلى (٢١٠) مليارات ريال.

٥. السوق المالية:

- اتخذت هيئة السوق المالية خلال العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٤ (٢٠١٢م) العديد من الخطوات الهادفة لتنظيم إصدار الأوراق المالية وتوفير المزيد من العدالة والشفافية والإفصاح في معاملاتها. فضمن إطار تطوير الأنظمة والقوانين اللازمة لدعم البنية التشريعية للسوق المالية والارتقاء بها أصدر مجلس هيئة السوق المالية قرارات بتعديل قواعد التسجيل والإدراج وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها، وتعديل لائحة الاندماج والاستحواذ وآلية جديدة لإدراج وتداول حقوق الأولوية كورقة مالية للشركات المدرجة في السوق المالية، ومشروع قواعد الكفاية المالية .
- ولتطبيق أفضل معايير وقواعد حوكمة الشركات ألزمت الهيئة الشركات بوضع أنظمة وضوابط للرقابة الداخلية وسياسة لتعارض المصالح إلى جانب تعديل التعليمات الخاصة بإعلانات الشركات المدرجة.
- وفي مجال زيادة عمق السوق المالية وتوفير المزيد من الفرص والقنوات الاستثمارية، وافقت الهيئة على طرح جزء من أسهم (٧) شركات للاكتتاب العام، وطرح صكوك لشركة واحدة، وإصدار حقوق أولوية لثلاث شركات، ورخصت لـ (٨) صناديق استثمارية عامة، ورخصت الهيئة لـ (٤) شركات جديدة في ممارسة أنشطة أعمال الأوراق المالية.
- واستمرت الهيئة في جهودها لتنمية الوعي الاستثماري لدى المتعاملين في الأوراق المالية حيث أقيمت العديد من حملات التوعية والتثقيف المالي في مجال المطابقة والالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

قراءة تحليلية لميزانية المملكة
للعام المالى ١٤٣٤ / ١٤٣٥ هـ

١. ميزانية المملكة خلال الفترة من (٢٠٠٣ - ٢٠١٣م)

- قُدِّرَتْ الإيرادات العامة لميزانية المملكة العربية السعودية فى ميزانية عام ٢٠١٣ م بنحو ٨٢٩ مليار ريال، مرتفعة بنحو ١٢٧ مليار ريال مقابل الايرادات العامة المقدرة فى ميزانية العام السابق، ومرتفعة بنحو ٦٥٩ مليار ريال مقابل الايرادات العامة المقدرة فى ميزانية عام ٢٠٠٣م .
- كما ارتفعت الايرادات العامة المقدرة فى ميزانية عام ٢٠١٣ م بنحو ١٨,١٪، مقابل الايرادات العامة المقدرة فى ميزانية العام السابق، ومرتفعة بنسبة ٣٨٧,٦٪ مقابل الايرادات العامة المقدرة فى ميزانية عام ٢٠٠٣م.
- كذلك حُدِّدَتْ النفقات العامة لميزانية المملكة العربية السعودية فى ميزانية عام ٢٠١٣ م بنحو ٨٢٠ مليار ريال، مرتفعة بنحو ١٣٠ مليار ريال مقابل النفقات العامة المحددة فى ميزانية العام السابق، ومرتفعة بنحو ٦١١ مليار ريال مقابل النفقات العامة المحددة فى ميزانية عام ٢٠٠٣م.
- كما ارتفعت النفقات العامة المقدرة فى ميزانية عام ٢٠١٣ م بنسبة ١٨,٨٪ مقابل النفقات العامة المحددة فى ميزانية العام السابق، ومرتفعة بنسبة ٢٩٢,٣٪ مقابل النفقات العامة المحددة فى ميزانية عام ٢٠٠٣م.

تقديرات الميزانية العامة للدولة،
خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١٣ م)

العام المالي	الايرادات العامة (مليار ريال)	النفقات العامة (مليار ريال)	الفائض / العجز فى الميزانية (مليار ريال)
٢٠٠٣	١٧٠	٢٠٩	-٣٩
٢٠٠٤	٢٠٠	٢٣٠	-٣٠
٢٠٠٥	٢٨٠	٢٨٠	٠
٢٠٠٦	٣٩٠	٣٣٥	٥٥
٢٠٠٧	٤٠٠	٣٨٠	٢٠
٢٠٠٨	٤٥٠	٤١٠	٤٠
٢٠٠٩	٤١٠	٤٧٥	-٦٥
٢٠١٠	٤٧٠	٥٤٠	-٧٠
٢٠١١	٥٤٠	٥٨٠	-٤٠
٢٠١٢	٧٠٢	٦٩٠	١٢
٢٠١٣	٨٢٩	٨٢٠	٩

المصدر : وزارة المالية

٢. الاعتمادات المخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠١٣م)

- بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة فى ميزانية عام ٢٠١٣م بنحو ٢٠٤ مليار ريال، بزيادة نسبتها ٢١٪ عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي السابق، وبزيادة نسبتها ٣٦٪ عن ميزانية عام ٢٠١١م

- كما بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية فى ميزانية عام ٢٠١٣م بنحو ١٠٠ مليار ريال، بزيادة نسبتها ١٦٪ عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي السابق، وبزيادة نسبتها ٤٦٪ عن ميزانية عام ٢٠١١م

- يبلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية ويشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات فى ميزانية عام ٢٠١٣م بنحو ٣٦ مليار ريال، بزيادة نسبتها ٢٣٪ عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي السابق، وبزيادة نسبتها ٤٧٪ عن ميزانية عام ٢٠١١م.

تقديرات الميزانية العامة للدولة،
خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٣ م)

اسم القطاعات	ما تم تخصيصه (مليار ريال)		
	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
التعليم والتدريب	١٥٠,٠	١٦٨,٦	٢٠٤
الخدمات الصحية والتنمية الإجتماعية	٦٨,٧	٨٦,٥	١٠٠
الخدمات البلدية	٢٤,٥	٢٩,٢	٣٦

المصدر : وزارة المالية

٣. أهم النتائج المستخلصة من ميزانية المملكة للعام المالى ١٤٣٤ / ١٤٣٥ هـ

- جاءت مؤشرات الانفاق بميزانية العام المالي الجديد (٢٠١٣م) تأكيداً لاستمرار الالتزام بالتوجيهات السامية بتسريع خطى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وترسيخ مستوى معيشة المواطنين، والارتقاء بنوعية حياتهم، واستمرار العناية بالفئات المحتاجة من أفراد المجتمع.

- تبعث ميزانية المملكة لعام ٢٠١٣م برسالة واضحة للمستثمرين فى القطاع الخاص مفادها أن المملكة ملتزمة بمواصلة برنامجها الانفاقي التحفيزي، ومعلنة عن العديد من الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات.

- حملت الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية للعام المالى ١٤٣٤/ ١٤٣٥ هـ في طياتها إشارات عديدة عن مدى اهتمام القيادة السياسية الرشيدة بالتنمية في مجالاتها كافة، واعتزامها دعم تعافى اقتصاد المملكة فى كافة مجالاته، ورغبتها فى تعزيز الإنفاق على البنية التحتية لدعم مسيرتها الاقتصادية الناجحة، وذلك لادراكها الواعي بأن انطلاقة الاقتصاد وتطوير المشاريع واستقطاب الاستثمارات الخارجية يتوقف على مدى امكانية وحجم البنية التحتية للدولة، منها :

- **اولاً :** اعتزام المملكة تنفيذ مشاريع تنموية جديدة ومتنوعة بجميع مناطق المملكة، لضمان استمرار التنمية الإقليمية المتوازنة، وعدم التركيز على تنمية منطقة دون أخرى، فالتنمية المتوازنة بين مناطق المملكة تحظى بعناية خاصة ومتابعة مستمرة من قبل خادم الحرمين الشريفين (حفظه الله تعالى)، من أجل تضييق الفجوة التنموية بين المناطق المختلفة والحد من التمركز السكاني في مدن بعض المناطق، وذلك من خلال تعزيز دور جميع المناطق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فبلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية ويشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات حوالي (٣٦) مليار ريال، مما يمثل حوالى ٤٪ من النفقات المعتمدة بالميزانية.

وتضمنت الميزانية مشاريع بلدية جديدة وإضافات لبعض المشاريع البلدية القائمة تشمل تنفيذ تقاطعات وأنفاق وجسور جديدة لبعض الطرق والشوارع داخل المدن وتحسين وتطوير لما هو قائم بهدف فك الإختناقات المرورية، إضافة لإستكمال تنفيذ مشاريع السفلتة والإنارة للشوارع وتصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول وتوفير المعدات والآليات، ومشاريع للتخلص من النفايات وردم المستنقعات وتطوير وتحسين الشواطيء البحرية، وإقامة مباني إدارية وحدائق ومتنزهات.

ثانياً : التأكيد على أن المواطن السعودي هو حقاً الغاية لتحقيق الأهداف التي تسعى الدولة إليها من خلال الاستثمار في العنصر البشري، والتي تنعكس إيجاباً على الوطن والمواطنين، فقد تم اعتماد المبالغ اللازمة لدعم برامج معالجة الفقر والصندوق الخيري الوطني بهدف اختصار الإطار الزمني للقضاء على الفقر والاستمرار في رصده بناءً على التوجيهات الملكية الكريمة، فالتوجهات المستقبلية لحكومة المملكة فى مواصلة الإسراع باتمام البرامج والمشاريع التنموية، وخصوصاً تلك التي تسعى لتوفير الخدمات الضرورية وتيسيرها للمواطنين، وتمكين مؤسسات الدولة وهيئاتها من أداء الدور المنوط لها تجاه المواطنين على النحو الأفضل والأكمل، تظهر فى المخصصات الكبيرة من الميزانية لمجالات الصحة والتنمية الاجتماعية والتي تهتم برقي المواطن وتطوره، فبلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية حوالي (١٠٠) مليار ريال، مما يمثل حوالى ١٢٪ من النفقات المعتمدة بالميزانية.

ثالثاً : امتداداً لما تم في الأعوام المالية الأخيرة فقد حظي قطاع تنمية القوى البشرية ورفع كفاءتها في مجالاتها المتعددة التي تشمل التعليم العالي والعام والتدريب وبالأخص في مجالات العلوم والتقنية، والمعلوماتية، ودعم البحث العلمي، والتطوير التقني بحوالى ربع اعتمادات الميزانية الجديدة، حيث يشهد التعليم في المملكة العربية السعودية المزيد من المنجزات والقفزات العملاقة بوصفه ركيزة مهمة في تحقيق التقدم، لمواكبة التطورات العلمية والتقنية في العالم، فهومحوراً أساسياً يتقاطع مع كافة المواضيع التي تعنى بالتنمية والتطوير سواء من الناحية الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية أو الصحية، فالمملكة دائماً ما تتطلع الى مستقبل أكثر اشراقاً للأجيال القادمة، فتعمل جاهدة على التحول إلى اقتصاد المعرفة. وتشهد ميزانية العام المالي القادم تخصيص حوالي (٢٠٤) مليار ريال، لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة.

٤. اشادات عالمية بسياسات وبرامج المملكة الاقتصادية والاجتماعية

- واصل الاقتصاد السعودي أداؤه المتميز مستفيداً من النمو المتزايد في الانفاق الحكومى على مشاريع البنية التحتية، واستمرار المملكة فى الاصلاحات الاقتصادية والهيكلية العديدة التى تقوم بها لتمكين القطاع الخاص غير النفطي من تحقيق نمو قوي واسع النطاق، فثمنت تقارير عديدة صادرة عن جهات ومنظمات اقتصادية دولية مؤخراً على تميز أداء الاقتصاد الكلي للمملكة، ودورها الاساسي في استقرار السوق البترولية.

- إن التوسعات والتطويرات المستمرة التى تدعمها الدولة هي دائماً العامل الاساسى والأكبر لإنجاح كل الأنشطة الصناعية والتجارية والمالية والاجتماعية فى المملكة، فالمملكة تحمل الآن جميع السمات والمؤهلات التي تسمح لها بأن تكون فى مصاف العالم الأول من حيث جاذبية الاستثمارات المحلية والاجنبية، وكونها ركيزة أساسية في الاقتصاد العالمي. وكذلك من حيث التفوق الاكاديمي والصحي والاجتماعي والسياحي والصناعي.

- أثنى تقرير صندوق النقد الدولي لعام (٢٠١٢م) على السياسات الاقتصادية للمملكة المتمثلة في استخدام إيراداتها النفطية المرتفعة لتعجيل التقدم نحو إحراز أهداف التنمية المحلية. فقد تم الإعلان عن مبادرات جديدة لتسريع وتيرة التقدم نحو معالجة القضايا الاجتماعية الملحة, بما في ذلك التوظيف وتوفير السكن وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وذكر التقرير أن آثار التداعيات السلبية الناجمة عن الاضطرابات في المنطقة وأزمة منطقة اليورو محدودة حتى الآن، ورحب المديرون التنفيذيون بالصندوق بما تبذله المملكة من جهود لتحقيق الاستقرار في أسواق النفط.كما أثنى المديرون على جهود الحكومة لتعزيز الرقابة المالية وإدارة المخاطر ورحبوا بالتحسينات المدخلة على نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- أظهر تقرير لمجموعة العشرين بأن المملكة جاءت في **المرتبة الأولى** بين أعضاء المجموعة في تنفيذ التزامات مجموعة العشرين والمتمثلة في الإصلاحات الهيكلية والانضباط المالي وإصلاح المؤسسات المالية وتنظيم الأسواق المالية ومقاومة سياسة الحماية التجارية والتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال التنمية.

- أعلنت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني **محافظة المملكة على تصنيفها الائتماني السيادي المرتفع** (-AA) مع نظرة مستقبلية مستقرة، ويأتي هذا الإعلان تأكيداً لمتانة اقتصاد المملكة وقوة مركزها المالي عالمياً.

- تمت الموافقة على إنشاء بعض الهيئات الحكومية وبعض الأنظمة والتنظيمات الجديدة والقواعد والإجراءات وتشمل: إنشاء هيئة تقويم التعليم العام، وإنشاء هيئة الإذاعة والتلفزيون, وإنشاء الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع، وإنشاء هيئة للنقل العام، وتنظيم وكالة الأنباء السعودية, ونظام مراقبة شركات التمويل, وتنظيم المجمع الفقهي, ونظام التنفيذ (تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم), ونظام التمويل العقاري, ونظام الإيجار التمويلي, ونظام الرهن العقاري المسجل, ونظام المَقيّمين المَعتمدين, ونظام مكافحة غسل الأموال, ونظام التحكيم, ونظام المراقبة الصحية في منافذ الدخول، وإقرار إنشاء مدينة صناعية في منطقة الحدود الشمالية باسم مدينة (وعد الشمال للصناعات التعدينية).

الخاتمة

تمثل الميزانية العامة للدولة حجر الزاوية أو المحور الأساسي في نظام المحاسبة الحكومية، فبدون الميزانية العامة يصعب على الجهاز الحكومي القيام بمراجعة وتحقيق أهدافه، فالميزانية هى بمثابة وثيقة قانونية تقدر فيها نفقات الدولة وإيراداتها عن سنة مالية مقبلة، وتخول بموجبها الوحدات الحكومية بالإنفاق على الأغراض المخططة، وذلك ضمن إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وطبقاً للسياسة العامة للدولة.

..... وفي الختام نسأل الله أن يَحْفَظ لهذه البلاد قائد مسيرتها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين نائب رئيس مجلس الوزراء وأن يُدِيْم عليها نعمة الأمنِ والاستقرار.